التحليل المكاني لواقع الصناعات الكبيرة في العراق لعام ٢٠١٠

م د.سلام فاضل علي

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

م د.عدي فاضل عبد

جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

المستخلص

تعد الصناعات الكبيرة في العراق للقطاع العام من الصناعات الاساسية والحيوية والمهمة لما تسهم في الاقتصاد الوطني بما يرفد الصناعة العراقية من بضائع وسلع وصناعات مختلفة ويعتمد اقتصاد الدولة اعتمادا رئيسيا على هذه الصناعات مع العلم من توقف اغلب تلك الصناعات الكبيرة في العراق بسبب الظروف التي مر بها البلد من عدم تطور القطاع الصناعي ونقص الطاقة والوقود وقلة المواد الاولية والاعتماد على استيراد لاغلب البضائع والسلع وقلة الايدي العاملة الفنية والماهرة وضعف السوق والعزوف عن البضائع المحلية الصنع وقلة التخصيصات المالية للمشاريع الصناعية والصناعات في العراق .

فالتباين المكاني لمؤشرات قياس الصناعات الكبيرة في العراق ومدى تأثير ذلك في عملية التوزيع الجغرافي ضمن محافظات العراق يفسر التباين بين عنصر المسافة مبين العناصر الانتاجية المختلفة والتي تشكل بالنهاية التوزيع الجغرافي لتلك الصناعات .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث؛ كيف يظهر التباين المكاني لمؤشرات قياس الصناعات الكبيرة في العراق ومدى تأثير ذلك على عملية توزيعها ضمن محافظات العراق لعام ٢٠١٠؟

فرضية البحث: يمكن أعتماد فرضية في تفسير هذا التباين تأخذ بعنصر المنافسة ما بين هذه العناصر الإنتاجية التي تشكل بالنهاية التوزيع الجغرافي لها.

حدود منطقة الدراسة: تتحدد منطقة الدراسة مكانيا بجمهورية العراق التي تحدها حدود دولية تتمثل بتركيا من الشمال، وأيران من الشرق والأردن من الغرب وسوريا من الشمال الغربي والكويت من الجنوب والسعودية من الجنوب الغربي كما يظهر من الخريطة رقم (١).

أما موقع منطقة الدراسة من خطوط الطول ودوائر العرض فتظهر دائرة عرض (٣٧°ش) شمالها فيما تكون دائرة عرض (٢٩°ش) جنوبها، فيما تحدد بين خطي طول (٤٧°) شرقا و (٣٩°) شرقا. وتمتد منطقة الدراسة على ما مساحته (٤٣٨٤٤٦) (١) كم ٢ حيث وضعت أداريا ضمن ثمانية عشر محافظة استبعدت محافظات أقليم كردستان من الدراسة لعدم توفر البيانات الخاصة بمحافظاتها وزمانيا تتحدد الدراسة لسنة ٢٠١٠.

مبررات أختيار موضوع الدراسة:

لقد كان لموضوع الصناعات الكبيرة وما تمثله من أهمية كبيرة ضمن أقتصاد الدولة من حيث تمثيلها الواسع للصناعات في منطقة الدراسة أضافة إلى أن أغلب الصناعات الكبيرة قد توقفت نتيجة للظروف التي مر بها البلد لذلك صار لزاما دراسة متغيرات هدة الصناعات .

خريطة (١) جمهورية العراق

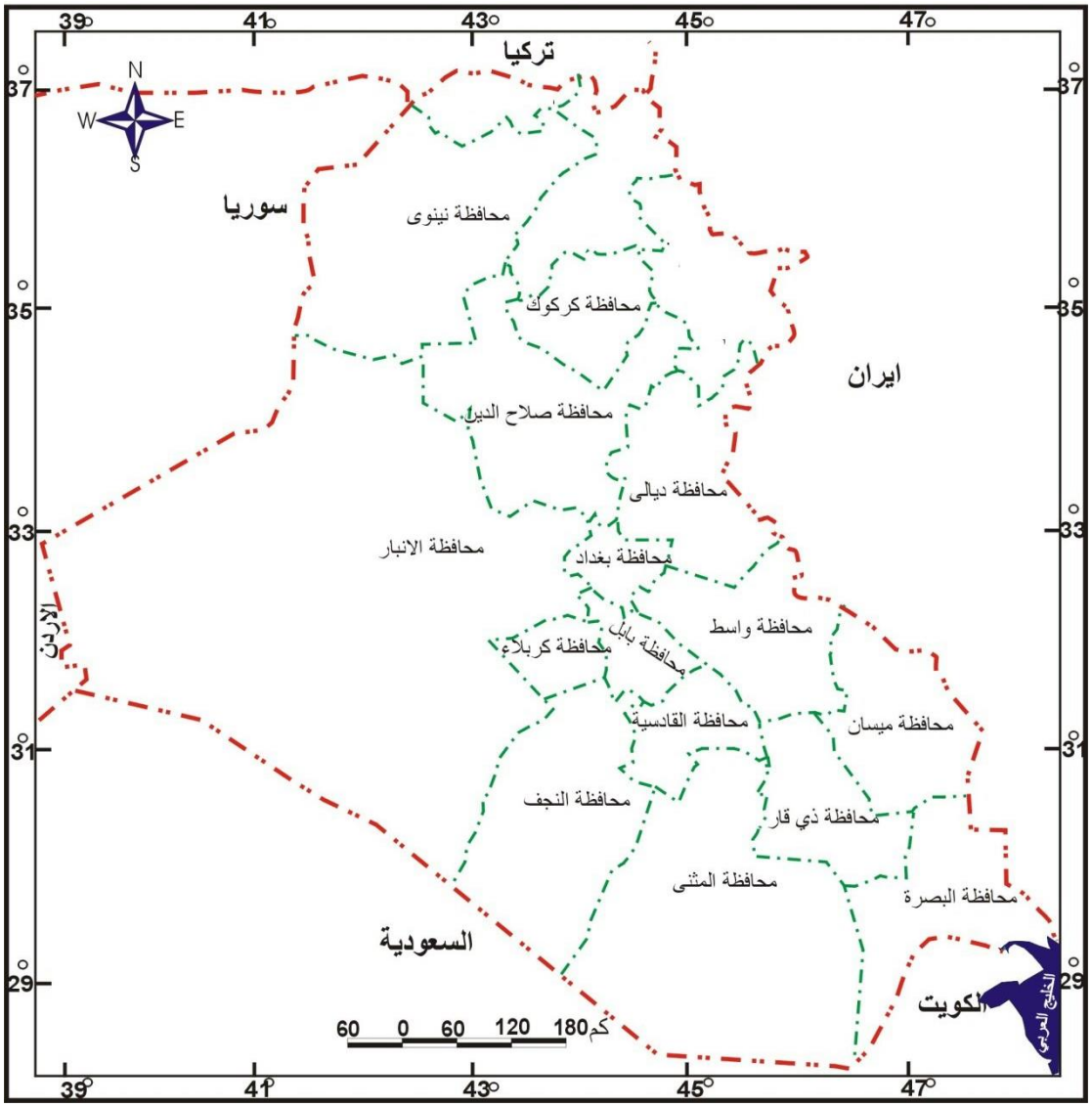

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، دائرة المشاريع الاروائية ، ٢٠١٠.

طريقة البحث:

لقد قامت هذه الدراسة على أساس وصفي وكمي ذهب إلى شرح وتحليل للبيانات والمعلومات التي أستمدت من الأحصاءات الرسمية، فما يتعلق بالبيانات الإحصاءات الصناعية فقد أستمدت من المجموعة الأحصائية السنوية التي تصدرها وزارة التخطيط، حيث تم بعد عملية الحصول على هذه البيانات عملية تصنيفها إلى فئات متساوية الطول عن طريق أيجاد الفرق بين أعلى قيمة في التوزيع وأقل قيمة وتقسيمه على عدد الفئات المطلوبة وهي خمسة

وأيجاد التكرارات لكل فئة وتمثيلها على المدرج التكراري لمعرفة طبيعة توزيعها معتدلا كان أم ملتويا التواء سالبا أو موجبا (٢) وكان صيغتها كالآتي:

المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة

المدى

طول الفئة = ———————

عدد الفئات

ولكون طبيعة البيانات كان التواءها التواء موجبا فقد أستخدمت تقنية التحويل اللوغارتمي التي تعد التقنية المثلى في هذه الحالة وتم تحويلها الى خرائط كمية تم تحليلها . لقد كان تمثيل هذه الفئات على خرائط من نوع خرائط المساحات المتساوية القيم (Choropleth maps) حيث مثلت البيانات في خمس فئات على أساس من حجمها وقد مثل تدرجها على هذا الاساس رتب عددها بعدد الفئات. وقد صح هذا على البيانات الاصلية

وللكشف عن العلاقات المكانية أعتمد ما يعرف بتحليل المتغيرات المتعددة:للكشف عن طبيعة هذه العلاقات بين المتغيرات كما تمثله بنى هذه العلاقات من جهة ونظمها المكانية من جهة أخرى وقد حققت لنا هذا الهدف تقنية المكونات الأساسية (Principle Components) التي كشفت عن العلاقات بشكل بنى مكونات،كل منها يتحدد على أساس درجة ارتباط كل متغير بعامل افتراضي عرف بـ (Factor Loadings) ومعامل هذا الارتباط يعرف (Loading) حيث فرزت كبنى تلك العوامل التي تبلغ مكوناتها الأساسية ، أي المتغيرات التي ترتبط بالعامل الافتراضي ثلاثا فأكثر على ان لا يقل ارتباط كل منها كما يمثله تشبعه بالعامل (Loading) عن ٤٠% ومن ثم تمثيلها على الخرائط لتحليلها.

المبحث الأول : الصناعات الكبيرة وتطورها التاريخي

تطور الصناعة في العراق:

يرجع جذور الصناعات الآلية في العراق إلى أواخر الحكم العثماني إذ انشأ الوالي التركي (نامق باشا) عام ١٨٦٤ أول معمل للصناعات النسيجية، وكذلك قام الوالي (مدحت

باشا) بمحاولة أنشاء مصفاة للنفط إلا أن المحاولتين باءتا بالفشل وذلك لعدم توفر مقومات قيام الصناعة، وفي عام ١٩٢٩ شرعت الحكومة العراقية قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ وكان لهذا القانون في الواقع دور أيجابي في تطوير الصناعة الوطنية وكان له دور كبير في رفع عدد المؤسسات الصناعية الآلية الجديدة وتوسيع بعض الصناعات القائمة آنذاك، لقد كان جميع هذه المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وتنتج سلعا أستهلاكية لسد حاجة السوق المحلية. أما الفترة التي تلي ذلك حتى أوائل الخمسينات فلم تشهد أي تطورا ملحوظا في عدد العاملين في المؤسسات الصناعية في العراق حيث لم يزيد عددهم عن (٤٥.٨٠٠) وهذا يعني أن معظم العاملين بالصناعة أشتغلوا في مؤسسات حرفية صغيرة(٣).

أما المرحلة التي أتخذت طابعا جديا للتطور الصناعي فهي المرحلة التي تغيرت بأرتفاع عوائد النفط التي أدت إلى خلق الأجواء الملائمة الى القاعدة الأقتصادية لعملية التنمية الصناعية لأنها وفرت العوائد والأمكانات العادية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية وهي الفترة التي تلت مرحلة الخمسينات، ويمكن القول أن مجلس الأعمار كان رائدا في هذه الفترة.

وتلي هذه المدة مرحلة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ والذي الغي بموجب تشريعاتها مجلس الأعمار وشكله وزارة الصناعية والتخطيط ومجلس التخطيط المركزي وأسندت إلى تلك المؤسسات مهمة التخطيط والتنمية الصناعية في العراق، ولقد لعبت صناعة أستخراج النفط في هذه الفترة دورا ستراتيجيا في تطوير الأقتصاد الوطني فهو الممول الرئيسي للفعاليات الأستثمارية والصناعية(٤). وأستمرت هذه الوتيرة إلى بداية الثمانينات حيث بدأت الدولة بتخطيط عملية التصنيع في البلاد من خلال خطط التنمية القومية والتي أبتدأت من عام (١٩٧٠-١٩٧٤) ومن عام (١٩٧٥-١٩٨٠) والخطط التي تلت هذه المرحلة خاصة المرحلة الأنفجارية التي تلت هدف الخطط في أرتفاع عائدات النفط بصورة كبيرة والذي أثر أيجابيا على عملية التصنيع في العراق، وشهدت الصناعات بمختلفها وكذلك بكافة أحجامها سواء كانت كبيرة أم صغيرة أم متوسطة حافزا كبيرا أهلت العراق للخروج من مصاف دول العالم الثالث إلى دول العام الثاني لكن الحروب التي خاضها أبتداء من حرب الخليج الأول عام

(١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ وكذلك ظروف الحصار الأقتصادي الذي فرض على العراق أبان الفترة التي تلت حرب عام ١٩٩١ جعلت العراق يتراجع بصورة كبيرة في مجال الصناعة حتى يقال الأن أن أغلب الصناعات ذات الحجم الكبير أما اختفت أو خارجة عن الأنتاج لذلك عمد الباحث إلى عملية أبراز صورة الصناعات الكبيرة في العراق مقاييس الصناعة وخصائصها أو المعايير المستخدمة في تحديد حجم الصناعة يصطدم الباحث عند دراسته لأي ظاهرة صناعية بنقص المعلومات أو البيانات الرقمية التي تعكس الظاهرة ووصفها وحالتها وأماكن وجودها فقد لايجد الباحث كل أمنيته في تلك المعلومات ولا يجد أحيانا الكتب الجغرافية التي تعالج الظاهرة الصناعية، ولكن أخطر العقبات ربما لا يتمثل بنقص المعلومات عن الظاهرة الصناعية، وأنما يتعدى ذلك إلى الطريقة التي يتوصل بها إلى أهداف البحث(٥).

ولهذا كانت المعلومات الواردة في الأحصاءات الرسمية عن الصناعة مثل قسم الأنتاج وأعداد المشتغلين هي التي تحدد وتفسح المجال أمام الباحث لاستخدامها، إلا أن التعقيد لا يظهر فقط من توافر معلومات كمية عن المعايير المستخدمة في قياس الصناعة وتوزيعها وأنما يرجع إلى طبيعية الصناعات ذاتها من حيث أنها تختلف من صناعة إلى أخرى(٦).

مدخل للصناعة وتصنيفاتها:

تعد الجغرافية الصناعية حقلا من حقول الجغرافية الاقتصادية يتناول دراسة أوجه النشاط البشري في الصناعة أو بعبارة أخرى يتناول التصنيع وتطوره ومقوماته ومستقبله(٧).

أن الصناعة هي نشاط اقتصادي تعاوني يتم في مراحل مترابطة ومتدرجة وتستعمل فيه العلوم التقنية لأستعمال الخامات وتحويلها إلى سلع كاملة التصنيع أو نصف مصنعة بكميات كبيرة وبأستعمال الآلات والمكننة الحديثة على وفق سياسات وأهداف مرسومة، وتعد الصناعة منطلقا وأساسا للتنمية الأقتصادية وتنمية الموارد البشرية والطبيعية وبالتالي بناء قاعدة أقتصادية لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة السكان(٨).

وتعرف المؤسسات الصناعية بأنها المؤسسات التي تستعمل حقل العمل من الآلات والمكائن بما فيها المصانع والمناجم وحقول النفط التي تنتج السلع الجاهزة الصنع أو نصف المصنعة(٩).

أن نجاح الصناعة وأستمرارها يعتمد على أختيار المكان المناسب لها ومن هنا تبرز أهمية مشاركة البحث العلمي الجغرافي في التخطيط لأستغلال الموارد الأقتصادية المتاحة(١٠).

وترتبط عملية نشوء الصناعة وتطورها بوصفها القطاع الأقتصادي المتغير بمراحل تاريخية طويلة نسبيا وهي أيضا العمود الأساس في أقتصاديات بلدان كثيرة في العالم بما لها من مردود أقتصادي ملموس وكبير وسريع مقارنة بالقطاعات الأقتصادية الأخرى كالزراعة أو الخدمات.

أهمية التصنيف الصناعي وحجمه:

يرمي التصنيف الصناعي إلى أبراز الخواص للحقائق المتوافرة للصناعة أو مشاريعها وذلك بأعتماد معيارا أو أكثر للقياس، وقد وفرت الأساليب الأحصائية الحديثة أمكانية أستخدام معايير عديدة لأيجاد معيار موحد(١١) ، وبشكل عام فأن التصنيف يسمح بوجود فئات تتغير بتجانس عام للظاهرة ولا يسمح إلا بتغير محدد للتباين فيها طبقا لمعيار محدد(١٢).

وبالنظر لأزدياد الوحدات والمنشأت الصناعية عددا وحجما وتنوع الأنتاج المتزايد أو الأختلاف في طبيعة الخامات والمواد الأولية المستعملة في العمليات الأنتاجية، ولأختلاف طبيعة الأستثمار الرأسمالي وأستخدام العمل والترابط والتشابك المعقد للصناعة ومنتجاتها، والتغير السريع في طرائق الأنتاج وتقنياته فأن أيجاد أسس موحدة تضم الصناعة في مجاميع متجانسة لابد منها لكي يمكن أجراء المقارنات مكانيا عبر التوزيع الجغرافي للظاهرة الصناعية(*).

(*) أولاً/ الصناعات الصغيرة: وعدد العاملين فيها من (١-٩) كالمهن الحرف والصناعات الخفيفة.

ثانياً/ الصناعات المتوسطة: وعدد العاملين فيها من (١٠-٢٩) كالصناعات الخفيفة وتستثمر أقل من (١٠٠,٠٠٠) دينار.

المبحث الثاني

التباين المكاني لمعايير قياس الصناعات الكبيرة في العراق

التباين المكاني للنسبة المئوية لعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة في العراق

يعد عدد المؤسسات الصناعية من الضرورة والأهمية في أنه يمثل أبسط معيار وأسهلها لتحديد مدى كبر الظاهرة الصناعية وقياس نشاطها، ومن وجه المنطق ان يكون هذا المعيار قليل الأهمية، إذا لم تكن هناك علاقة وطيدة للظاهرة الصناعية ومدى أتساعها بعدد العمال مثلا إلا أن أحجام المؤسسات الصناعية يختلف من حيث درجة استيعابها للأيدي العاملة.ينظر جدول(١)

جدول (١) النسب المئوية لمعايير قياس الصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠١٠

المحافظة	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات %	عدد العمال بالمئة	عدد العمال %	الأجور بالمليار دينار	الاجور %
نينوى	١٣٧	١١.٣٧	٢٧	٥.٥٦	١٥	٤.١٤
كركوك	١٩	٤.٧٢	٥	٢.١٩	١٦	٣.٦٦
ديالى	١٩٦	١٤.٣٧	٣	١.٧٠	٣	٠.٨٩
الانبار	٢	٠.٦٤	٢	١.٤٨	٥	٢.٤٣
بغداد	٣٤٠	١٨.٨٨	١٨٨٠	٤٣.١١	١٤٥٠	٣٨.٢٢
بابل	٢٥	٥.١٥	٨٩	١٠.٦٤	٢٩	٦.٩٨
كربلاء	٤٠	٦.٦٥	٣	١.٦٨	٢	١.١٨
واسط	٢٥	٥.١٥	١٦	٤.٤١	١٧	٣.٨٦
صلاح الدين	١٠	٣.٢١	١٧	٤.٥٢	٣٢	٧.٣١
النجف	٧	٢.٥٧	١٩	٤.٧٨	٢٩	٥.٦٦

ثالثاً/ الصناعات الكبيرة: وعدد العاملين فيها من (٣٠- فما فوق) كالصناعات الإنشائية والكيمياوية والبتروكيمياوية.

المحافظة	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات %	عدد العمال بالمئة	عدد العمال %	الأجور بالمليار دينار	الاجور %
القادسية	١٦	٤.٢٩	١٥	٣.٥٣	١٠٥٠	٣٢.٨٥
المثنى	١٣	٣.٤٣	٤	١.٩١	٣	١.٨٦
دي قار	١٨	٤.٥٠	١٤	٣.٤٧	٦	٢.٩٥
ميسان	٨٩	٩.٨٧	٢	١.٢٤	٤	١.٥٧
البصرة	٢٥	٥.١٥	٨٧	٩.٧٠	٢٠٠	١٥.٩٤
المجموع	٩٦٢	١٠٠	٢١٨٣	١٠٠	٢٨٦١	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، ٢٠١٠.

كانت محافظة بغداد تمثل اكبر نسبة لعدد المؤسسات الصناعية في منطقة الدراسة حيث بلغت ١٨,٨% في حين انحدرت الى ٠,٦٤ % في محافظة الانبار.

يظهر من خريطة (٢)التي تظهر التباين المكاني للنسبة المؤية لعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة في العراق التي صنفت بياناتها وفق تقنية التحويل اللوغارتمي الى خمسة فئات حيث جاءت الفئة الاكبر في قيمها (٩.٥٦ – ١٨.٨%) باربعة محافظات هي بغداد ونينوى وديالى وميسان ظهرت صورتها المكانية على شكل نطاق ومنطقتين منفردتين ظهر النطاق في وسط منطقة الدراسة فيما امتدت المنطقتين في شمال وجنوب منطقة الدراسة، وتلي هده الفئة من حيث الاهمية الفئة (٤.٨٧ – ٩.٥٥%) وظهرت في اربع محافظات ايضا ظهرت ثلاثة منها كنطاق امتد في وسط منطقة الدراسة وهي بابل وكربلاء وواسط فيما امتدت البصرة بصورة منفردة في جنوب منطقة الدراسة اما الفئتان اللتان مثلتا اقل النسب وهما (٠.٦٧ – ١.٢٥%) (١.٢٦– ٢.٤٧%) فلم تضم سوى محافظة واحدة هي الانبار ويرجع سبب ذلك الى الظروف الأمنية التي حلت بالمحافظة خلال سنة الدراسة اما الفئة الوسطى في قيمها وهي (٢.٤٨– ٤.٨٦%) فقد ضمت اكثر من ثلث عدد محافظات منطقة الدراسة وهي ذي قار وكركوك وصلاح الدين والنجف والقادسية والمثنى وبذلك يظهر الاتجاه العام للتباين المكاني للمؤسسات الصناعية من القلة الى الكثرة من غرب منطقة الدراسة الى اجزاء من شمالها ووسطها وجنوبها وذلك من خلال العوامل

الاقتصادية وغير الاقتصادية وأسعار المنافسة في السوق والظروف الامنية التي تعيشها اغلب محافظات العراق.

خريطة (٢) التباين المكاني للنسبة المئوية لعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة في العراق لعام ٢٠١٠

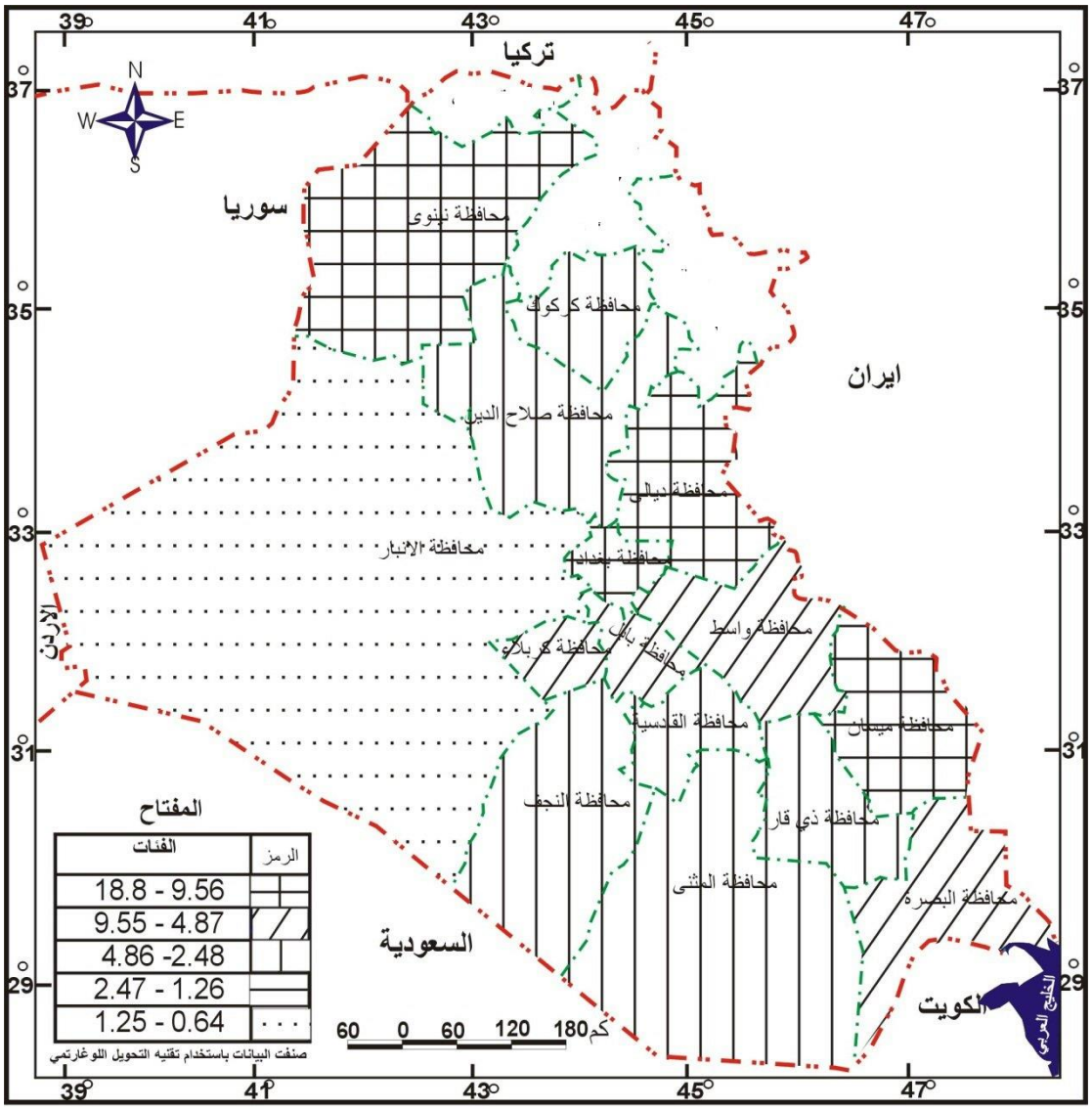

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (١)

التباين المكاني للنسبة المئوية لعدد العاملين في الصناعات الكبيرة في العراق

يعتبر عدد العمال من أبسط المعايير وأسهلها من حيث دراسة ظاهرة الصناعة وتوزيعها فضلا عن أنه يعتبر عامل جغرافي له علاقة بالسكان وتوزيعهم المكاني وغالبا ما تعتمد معظم الدراسات على عدد العمال لأنه مؤشر جيد لقياس حجم الصناعة وتركيبها على المستوى الأقليمي والقومي لأن قيم عدد العمال تمثل قيما ثابتة وغير خاضعة للتغيرات التي تظهر في المعايير الأخرى. كانت نسبة عدد المشتغلين الاكبر في منطقة الدراسة تظهر في محافظة بغداد بنسبة بلغت ٤٣,١١% فيما كانت محافظة ميسان تمثل اقل نسبة لعدد المشتغلين بلغت ١,٢٤%

يظهر من خريطة (٣)ان حالة التباين المكاني حسب الفئات انعكست عما كانت عليه في خريطة (٢)حيث جاءت الفئات الاعلى في قيم عدد المشتغلين للصناعات الكبيرة في العراق باقل عدد للتكرارات بواقع تكرار لكل فئة حيث حلت بغداد في الفئة الاولى وبابل في الفئة الثانية .

اما الفئة التي توسطت اعلى واقل القيم وهي (٥,١٣_١٠,٤٢%) فقد ضمت محافظتي نينوى والبصرة والتي كانت نسبتها على التوالي (٥,٥٦_٩,٧٠%) وظهرت صورتها المكانية على شكل منطقتين منفردتين امتدت في شمال وجنوب منطقة الدراسة على التوالي .

اما الفئات الاقل في نسب عدد المشتغلين وهما الفئة الرابعة والخامسة فقد انفردتا بوجود اكثر من ثلثي عدد محافظات منطقة الدراسة حيث جاءت الفئة (٢,٥٣_٥,١٢%)بمحافظات واسط وصلاح الدين والنجف والقادسية وذي قار وظهرت هيئتها المكانية على شكل نطاق امتد في الوسط الغربي من منطقة الدراسة ماعدا صلاح الدين التي انفردت شمالها.

اما الفئة الاقل في قيمتها وهى (١,٢٤ _٢,٥٢%) فقد ضمت محافظات كركوك وديالى والانبار وكربلاء والمثنى وميسان وبذلك يظهر امتداد عدد العاملين مكانيا في الصناعات الكبيرة من الكثرة في وسط منطقة الدراسة الى القلة في بقية انحاء منطقة الدراسة .

التباين المكاني للنسبة المئوية للأجور الصناعية الكبيرة في العراق

الاجور هي عبارة عن كلفة الوقت الذي قضاه العامل في العمل وهذه تعتبر أجور مباشرة، أي يعرف بكل وضوح ودقة الوقت الذي صرف من قبل شخص معين على عمل معين من أمثلة أجرة الخياط في صناعة الملابس، أجرة النجار في صناعة الأثاث (١٣) ومن خريطة

(٤) يظهر ان اعظم اهمية للنسب المئوية لقيم الاجور في الصناعات الكبيرة في العراق تظهر ضمن الفئة الاولى التي كانت قيمتها بين (١٨,٠١-٣٨,٢٢%) وضمت محافظتي بغداد والقادسية حيث كانت الصورة المكانية لها على شكل منطقتين منفردتين امتدت الاولى وسط منطقة الدراسة وامتدت الثانية في جنوب وسط منطقة الدراسة , وتظهر الرتبة الثانية تالية من حيث اهمية قيم الاجور(٨,٤٩-١٨%) لكنها تعتبر الاقل من حيث قيم الانتشار حيث ضمت محافظة البصرة فقط .

وقد ظهرت بقية فئات التصنيف ضمن انتشار مكاني موحد حيث ضمت كل منهما اربعة محافظات لكنها تباينت من حيث القيم فجاءت المرتبة (٤,٠١-٨,٤٨%) متوسطة لطرفي الاهمية الاعلى والاقل لقيم الاجور حيث ضمت محافظات نينوى وصلاح الدين وبابل والنجف حيث ظهرت على شكل نطاقين امتد الاول شمالا وامتد الثاني في وسط غرب منطقة الدراسة اما الفئتان اللتان مثلتا اقل اهمية لقيم الاجور فقد امتدت الفئة (١,٨٩-٤%)مكانيا على شكل مناطق متفرقة في انحاء مختلفة من منطقة الدراسة لتظهر الصورة المكانية للفئة (٠,٨٩-١,٨٨%) كسابقها من حيث العدد واختلاف الموقع الجغرافي في انحاء متفرقة من منطقة الدراسة حيث ظهرت بها محافظات ديالى وكربلاء والمثنى وميسان هذا ويرتبط التباين المكاني لعدد العاملين بمجموعة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية منها توفير بعض رؤوس الأموال ووجود الماد الأولية وعامل الأرض السوق وغيرها من عوامل التوطن الصناعي التي أدت إلى حصول انتشار مكاني بين المحافظات لقيم الأجور حسب عدد العاملين.

خريطة (٣) التباين المكاني للنسبة المئوية لعدد العاملين الصناعية الكبيرة في العراق لعام ٢٠١٠

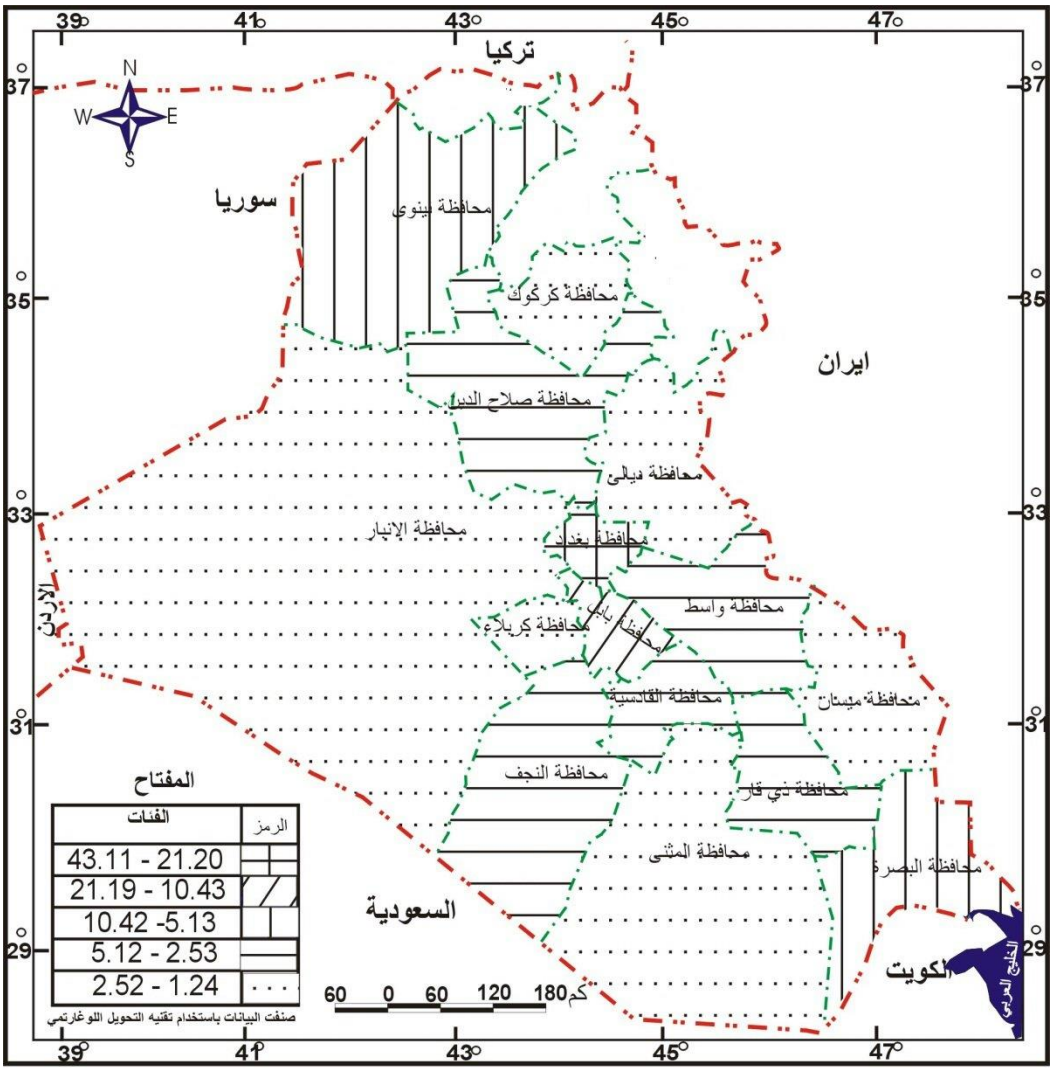

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (١)

خريطة (٤) التباين المكاني للنسبة المئوية للأجور الصناعية الكبيرة في العراق لعام ٢٠١٠

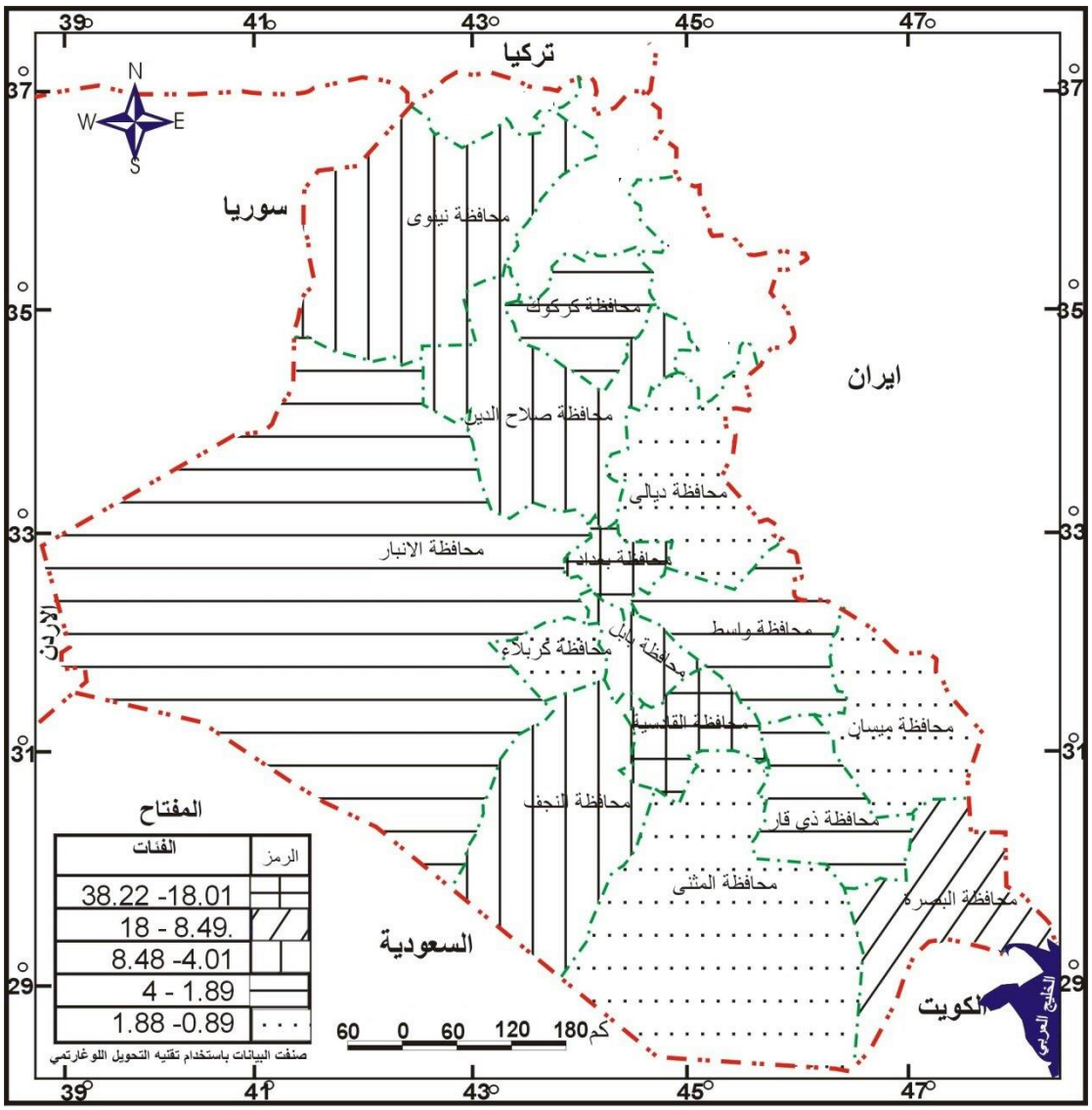

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (١)

الاستنتاجات

١- تتمثل مشكلة البحث بالتباين المكاني لمؤشرات قياس الصناعات الكبيرة في العراق ومدى تأثير ذلك على عملية توزيعها ضمن محافظات العراق مفترضة في تفسير هذا التباين على عدد المؤسسات الصناعية واعداد العاملين فيها بحيث يكون تناسب طردي متوازي بين كثافة العمال وعدد المنشأت الصناعية حسب حجم المحافظة السكان.

٢-كان لموضوع الصناعات الكبيرة وما تمثله من أهمية كبيرة ضمن اقتصاد الدولة من حيث تمثيلها الواسع للصناعات في منطقة الدراسة إضافة إلى أن اغلب الصناعات الكبيرة قد توقفت نتيجة للظروف اتلي مر بها القطر لذلك صار لزاما دراسة متغيرات هذه الصناعات.

٣-يرمي التصنيف الصناعي إلى ابراز الخواص للحقائق المتوافرة للصناعة ومشاريعها وذلك باعتماد معيارا أو اكثر للقياس وقد وفرت الاساليب الإحصائية الحديثة امكانية استخدام معايير عديدة لأيجاد معيار موحد.

٤-يظهر امتداد عدد العاملين مكانيا في الصناعات الكبيرة من الكثرة في وسط منطقة الدراسة إلى القلة في بقية انحاء منطقة الدراسة وذلك من خلال اسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

٥-يظهر الاتجاه العام للتباين المكاني للمؤسسات الصناعية تفاوت بين محافظة وأخرى وذلك من خلال التركز والتشتت للظاهرة المدروسة وهي عدد العاملين وعدد المؤسسات الصناعية فهناك انتشار غير منتظم من الكثرة إلى القلة أو بالعكس.

التوصيات والمقترحات

١-معالجة مشكلة التباين المكاني الحاصل ما بين مؤشرات قياس الصناعات الكبيرة في العراق وتوزيعها الجغرافي ضمن المنافسة الانتاجية .

٢-تركيز اليد العاملة في الصناعات الكبيرة على بقية المحافظات وعدم انتشارها على وسط العراق للنهوض بواقع الصناعات.

٣-معالجة مشكلة الايدي العاملة سواءا كانت ماهرة او غير ماهرة فنية او هندسية واستقطاب الايدي العاملة المهاجرة والعاطلة عن العمل.

٤-معالجة النقص الحاصل في الطاقة والوقود خاصة التيار الكهربائي والبانزين والكاز المهمة في تشغيل الخطوط الانتاجية للعمل والاعتماد الكلي على الصناعات المحلية وعدم الاكتفاء على الاستيراد من الخارج والبضائع الاجنبية وتخصيص مبالغ ضخمة للصناعة والمشاريع الصناعية للنهوض بواقع الانتاج الصناعي في العراق والاهتمام بوسائل النقل وشبكة طرق النقل وسوق المبيعات الانتاجية .

٥-الاهتمام الجدي بمسألة عدد المؤسسات الصناعية وتشغيلها واعداد العاملين بها من خلال النهوض بواقع الصناعة والنشاط الصناعي.

المصادر

١ - الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية، ٢٠١٠، ص٧٧ .

٢- عبد الرزاق محمد البطيحي، الأستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص٢٢.

٣ – عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، الموصل، مطبعة الموصل، ص١٥–٢٣.
٤ – المصدر السابق، ص٢٧.
٥عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص.٣١
٦– المصدر السابق، ص٣٢.
٧ – عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، جامعة بغداد، بغداد، مطبعة الأرشاد، ١٩٧٦، ص٧
٨ – عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي نينوى والبصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١، ص١.
٩ – أحمد حبيب رسول، مبادئ الجغرافية الصناعية، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٦، ص٨.
١٠ – عادل سعيد الرواي، صناعة الجلود في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص١.
١١ – صبري رديف العاني، سيلم الغرابي، الطرق الأحصائية، مطبعة الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٢، ص٨٤.
١٢ – علي المياح، محاضرة في التحليل الكمي في الجغرافية، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥
[١٣] – http://kenanaonline.com/users/TawficShalaby/posts/١٣٣٤٨٣

Spatial Analysis for small scale Industries Reality in Iraq for the Year of ٢٠١٠

Preparing Lect. Dr. Salam Fadhil Ali
Baghdad University Education College - Geography Department
Preparing Lect. Dr. Oday Fadhil Abed
Baghdad University Education College - Geography Department

Abstract

The small scale industries of state sector in Iraq are elementary , vital, and important industries and for its rolls to support the national economic , and support the Iraqi industry such as equipments ,goods , and deferent industries . The government economic is depend on this industries as main . To be inform most this industries were stopped because the difficult cases and this cases effects upon the developing the industrial sector ,and decrease the electrical power , and fuel , and raw gods ,and depending upon the import for most equipments , and goods , and decrease the professional workers , and most people are turn away from the local goods industries , and decrease the financial credits for the industrial projects in Iraq .

The located difference for indicators small scale industries in Iraq , and this effect upon the geography distribution in the Iraqi provinces . This differences is explain between the deferent productive elements that were formed the geography distribution for this industries .